

**تصريح لوزير الداخلية اللبناني، ميشال المر،
يوضح فيه الإجراءات الأولية لوقف دخول
الفلسطينيين المطرودين من ليبيا إلى لبنان
بيروت، 8/9/1995.* [مقتطفات]**

ما تقوم به السلطات اللبنانية هو تطبيق القوانين السارية المفعول على الفلسطينيين في لبنان، بمعنى أن الفلسطيني الموجود منذ 1948 يستطيع أن يأخذ وثيقة سفر، فكل فلسطيني يحمل وثيقة سفر يستطيع أن يأتي إلى لبنان، وبالفعل خلال الأسابيع الثلاثة الماضية دققت السلطات المختصة من أمن عام وغيرها في هوية فلسطينيين قادمين على متن بواخر من ليبيا، قسم منهم ليس في حوزته وثيقة سفر ووضعه القانوني غير صحيح أعادوه، وقسم يحمل وثيقة سفر وفقاً لما نصت عليه القوانين التي ترعى شؤون الفلسطينيين في لبنان، بحسب الاتفاق مع الأونروا ومع مديرية شؤون اللاجئين، سمح له بالدخول. أما الأعداد التي يتداولها بعض وسائل الإعلام فمبالغ فيها، وأعتقد أن العدد لا يتجاوز الـ 350 من تاريخ بدء مجيئهم إلى اليوم. وعلى رغم وجود وثائق سفر لبنانية معهم، نحن كحكومة تشاورنا، رئيس الحكومة وأنا، واتفقنا على اتخاذ تدابير وقائية حتى لا تزداد الأعداد، لأن ليبيا قررت ترحيل بعض الألوف من الفلسطينيين وهم يرون أن أسهل مكان هو المجيء إلى لبنان، حتى ولو لم يكن معهم وثيقة سفر صادرة عن السلطات المختصة في لبنان، مما يضطرنا إلى رد القسم الأكبر منهم، فمن ليس لديه وثيقة سفر نعيده.

دخل حتى الآن نحو 350، وحتى لا يصبحوا ألفاً أو ألفين أو ثلاثة آلاف، وجهت كتاباً إلى وزير النقل بصفتي وزيراً للداخلية وطلبت توقيف خط النقل البحري بين ليبيا ولبنان وهذا تدبير وقائي مؤقت ريثما يدرس مجلس الوزراء ما يمكن أن نفعل بالذين يحملون وثيقة سفر لبنانية وهم من فلسطيني 1948، وحتى لا يصبح لدينا الآلاف قبل جلسة مجلس الوزراء تم اتصال مع رئيس الحكومة واتخذت قراراً على مسؤوليتي الشخصية. [...]

* "النهار" (بيروت)، 9/9/1995.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx